# افاق التحول الرقمي في الدول العربية

**اعداد /د. نيرمين محمود**

**باحثه بالهيئة العامة للاستعلامات**

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة فى مجال تكنولوجيا المعلومات، تمخض عنها نوع جديد من الاقتصاد هوالاقتصاد الرقمي، الذى اصبح يلعب دوراً هائلا فى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال خلق فرص إستثمارية حقيقية في جميع المجالات والقطاعات، وتحقيق الشمول المالي بما يدعم مواكبة الحداثة الاقتصادية العالمية.

ثوره متكاملة تحركها التكنولوجيا الرقمية، وتقودها تطبيقات الذكاءالاصطناعى والبيانات الضخمة، أُطلق عليها البعض الثوره الصناعية الرابعة لشدة تاثيرها في مختلف مناحى الحياة، قوامها الإبداع والابتكار.

مما جعل العالم العربى بين خيارين لاثالث لهما أما الابتكارأوالاندثار، ومن هنا أطلقت العديد من الدول العربية استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، يتمثل هدفها الرئيسي في جعل الدول العربية من بين أفضل دول العالم فى التكنولوجيا الرقمية والفرص التي تقدمها للاقتصاد بشكل عام، وتعزيز القدرة التنافسية وتسريع النموالاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، مع الأخذ فى الحسبان أن العديد من الفرص والتهديدات تنشأ من التكنولوجيا المغيرة.

يتضمن هذا التقرير وضعية وركائز الاقتصاد الرقمى فى الدول العربية .

**وضعية الاقتصاد الرقمى فى الدول العربية :**

**ويتضمن الأطر المؤسسية والتشريعية لعملية التحول الرقمى فى الدول العربية وفى مصر**

**1 - الأطر المؤسسية لعملية التحول الرقمى فى الدول العربية**

أنشات بعض الدول العربية وزارات متخصصة فى الاقتصاد الرقمى،

فى حـين اسـتعانت أخـرى بـوزارة الإتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات لإدارة عمليـة التحـول الرقمـى، وعـلى وجـه العمـوم تعمـل تلـك الهيئـات عـلى وضـع منهجيـة وطنيـة لقيـاس مـدى تقـدم عمليـة التحـول الرقمـى، وإتمـام عمليـة التحـول فى التعامـلات الالكترونيـة للخدمـات الحكوميـة، مـن خـلال أتمتـة تلـك الخدمـات، وإعـادة تصميـم الإجـراءات المتبعـة لتقديمهـا، ويعتمـد البعـض الآخرعـلى مـؤشرات أخـرى لقيـاس الأداء، منهـا مـؤشر البنيـة التحتيـة، ونسـبة رضـا المتعاملـين عـلى الخدمـات الرقميـة، ونسـبة إسـتخدام الخدمـات الحكوميـة الالكترونيـة، وهـل تـم تطبيـق معايـير الجـودة عـلى المواقـع الرقميـة.

والمسـئول الأول عـن التحـول الرقمـى فى قطـر وفلسـطين وسـوريا والعـراق والسـودان هـى وزارة الإتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات وبعـض الجهـات الحكومية المسـاعدة، وفى الأردن وزارة الاقتصـاد الرقمـى والريـادة، أمـا الإمـارات تقـوم الهيئـة العامـة لتنظيـم الإتصـالات بالإضافـة لبعـض الهيئـات الحكوميـة. المسـاعدة مثـل هيئـة ابوظبـي الرقميـة بهـذا الـدور، و فى عـمان يوجـد شركتـان وطنيتـان تعمـلان فى مجـال الاقتصـاد الرقمـى بالإضافـة إلى 10 شركات أجنبيـة و6 شركات مختلطـة.

**2- الأطر التشريعية للتحول الرقمى فى الوطن العربى :**

**في قطـر:** تـم إصـدار مجموعـة مـن القوانـين متمثلـة في قانـون الإتصـالات رقـم 34 لسـنه 2006، وقانـون رقـم 17 لسـنه 2017، الصـادر لتعديـل بعـض أحـكام قانـون الإتصـالات رقـم 34 لعـام 2006، بالإضافـة إلى بعـض الأطـر التشريعيـة الأخـرى ، مثـل السياسـات التنظيميـة للبيئـة القانونيـة كإطارعمـل البنيـة الأساسـية للحكومـة وخدمـات الجـوال الحكوميـة والإطـار العـام للمواقـع والخدمـات الالكترونيـة للجهـات الحكوميـة وسياسـه إدارة البيانـات والمشـاركه الالكترونيـة ، إضافـه إلى القـرارات الوزاريـة مثـل قـرار مجلـس الـوزراء رقـم 18 لسـنة 2010 بشـأن التنفيـذ سياسـات الحكومـة الالكترونيـة.

**وفي فلسـطين:** إشـتمل الإطـار القانـوني والتنظيمـي للتحـولات الرقميـة عـلى عـدد مـن المشـاريع القانونيـة الأساسـية مثـل قانـون المعامـلات الالكترونيـة لسـنه 2017، وقانـون تسـوية المدفوعـات الوطنـي لسـنه 2012 كـما صـدرت قوانـين ذات علاقـه

بالتحولات الرقمية مثل قانون الجرائم الالكترونية لسنه 2018.

**أما عمان :** فتتبنى عدداً من القوانين ذات الصلة بالاقتصاد الرقمى، تتمثل في قانون المعاملات الالكترونية 2008 وقانون مكافحه جرائم تقنية المعلومات 2009 وقانون تنظيم الإتصالات 2002 بالإضافه لمجموعة أخرى من الأطر التشريعية في 2018.

**وفى الصومال:** أقرت الحكومة الصومالية قانون الإتصالات الوطني الذي تم بموجبه إنشاء الهيئة التنظيمية لقطاع الإتصالات ، ويعتبر القانون بمثابه الأساس للبيئه تنظيمية تنافسية وتمكينية تضمن الوصول السهل إلى الخدمات الرقمية في جميع انحاء الصومال.

**وفي سوريا** : تم إقرار أربع قوانين لتنظيم البيئة التشريعية للاقتصاد الرقمي كان أولها عام 2009 حين أقرت الحكومة قانون التوقيع الالكتروني بهدف تنظيم خدمات التوقيع الالكتروني وغيرها من المعاملات الالكترونية، كما تم إقرار قانون معاملات الالكترونية لعام 2014 الذي يتبنى عده مبادئ تتجلى في جواز استعمال الوسائل الالكترونية في المعاملات وفي العلاقات مع الدوائر الحكومية ، وحريةالأشخاص في اللجوء لتلك الوسائل في التعاقد وإثبات العقود والوثائق بالرسائل الالكترونية، وفي عام 2012 أقرت الحكومة قانون تنظيم التواصل على الشبكة المعلوماتية الذي عالج الجرائم السيبرانية، كما تم إصدار قانون لتأسيس الشركه السورية للمدفوعات عام 2013 لتقديم خدمات الدفع الالكترونى.

وفي العراق: تنظم المادة 39 من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 عملية تعزيز التحولات الرقمية في العراق من خلال تنظيم عمليات الدفع الالكتروني، بالإضافه إلى إصدار مجلس الوزراء العراقي قرارات مهمة تصب في مصلحة دعم بيئه الاقتصاد الرقمي منها، قراراته رقم 313 لسنه 2016، ورقم 281 لسنه 2017، والتعليمات الصادره بشأنهم.

**وفي الإمارات:** تم إصدار القانون الاتحادي رقم 12 لسنه 2016 بتعديل المرسوم بقانون إتحادي رقم خمسة لسنة 2012 في شأن مكافحه جرائم تقنية المعلومات، بالإضافة إلى قانون الاتحادي رقم واحد لسنة 2006، بشأن المعاملات

والتجـارة الالكترونيـة، فضـلا عـن قانـون نـشر وتبـادل البيانـات في إمـارة دبي.
**وفي السودان:** أصدرت الحكومة في عام 2007 قانون معاملات الالكترونية لسن2007 وبعـد 10 سـنوات تـم إقـرار قانـون جرائـم المعلوماتيـة عـام 2017 ، كـما أصـدر البنـك السـوداني المركـزي لائحـه التنظيـم أعـمال نظـم الدفـع الالكتروني لعـام 2013.
**أمـا فى الأردن:** قامـت الحكومـة الأردنيـة بإقرارعـدد مـن القوانـين الداعمـة لعمليـة التحـول الرقمـي في المملكـة، حيـث أقـرت عـام 2015 قانـون معامـلات الالكترونيـة رقـم 15 الـذي يحـدد آليـة إدارة عمليـة التوثيـق الالكـتروني والجهـات المخولـة بذلك حيـث تعتـبر عمليـة التوثيـق الالكـتروني أحـد الممكنـات الرئيسـية لتسـهيل وتسريـع عمليـة التحـول الرقمـي، وبنـاء عـلى قانـون المعامـلات الالكترونيـة قامـت الحكومـة بإصـدار النظـام المعـدل لجهـات التوثيـق الالكـتروني رقـم 86 لسـنه2016، وبمنتصـف عـام 2019 تـم إقـرار قانـون الأمـن السـيبراني رقـم 16 الـذي يعـزز دور حوكمـة الأمـن السـيبراني في المملكـة ووضـع الآليـة العامـة لإدارة الحـوادث السـيبرانية.

**3-الأطر المؤسسية والتشريعية لعملية التحول الرقمى فى مصر**

تماشـيًا مـع رؤيـة مـصر2030 وإسـتراتيجية مـصر لتحقيـق التحـول الرقمـي، شرعـت وزارة الإتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات في بنـاء مـصر الرقميـة، و التـى تمثـل خطـة شـاملة، وتُعـد بمثابـة حجـر الأسـاس لتحويـل مـصر إلى مجتمـع رقمـى.

ويتـولى رئيـس الجمهوريـة رئاسـة المجلـس القومـي للمدفوعـات الـذي تـم تأسيسـه في فبرايـر 2017 ويضـم في عضويتـه جميـع الـوزارات الحكوميـة والجهـات السـيادية ذات الصلـة ، وقـد وضـع المجلـس القومـي للمدفوعـات في أولى جلسـاته الإطـار العـام للتحـول إلى النظـام المدفوعـات غـير النقديـة وفقـا للمعايـير الدوليـة المتعـارف عليهـا، مـع مراعـاة المتغـيرات المحليـة، تضمـن هـذا الاطـار مجموعـة مـن المحاورأهمهـا تهيئـة البنيـة القانونيـة والتشريعيـة.

كـما قـام البنـك المركـزي المـصري بإعـداد مـشروع قانـون جديـد للجهـاز المـصرفي يتضمـن باباً كامـلاً مسـتحدثاً يخـص نظـام وخدمـات الدفـع بهـدف توفـير الأسـس التشريعيـة لتنظيـم خدمـات الدفـع الآلكـترونى مـن خـلال منهـج تدريبـى مـدروس يراعـي الإعتبـارات الواقعيـة ويتبنـى أفضـل المعايـير الدوليـة بشـأن الحوكمـة

والشـفافية، وحمايـة حقـوق العمـلاء ويسـهم في الارتقـاء بـأداء الجهـاز المـصرفي وتعزيـز مسـاهمته في التنميـة الاقتصاديـة وقدرتـه على المنافسـه الاقليميـة والدولية.

كـما تـم إطـلاق اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة خـلال فعآليات ملتقـى الشـباب العربي والافريقـي الـذي عقـد في أسـوان في 2019، ويسـعى البنـك المركـزي مـن خـلال تطبيـق هـذه الاسـتراتيجية إلى تعزيـز التوجـه نحوتطبيـق مفهـوم ريـادة الاعـمال، والحفـاظ عـلى التـوازن في الاسـتقرار المـالي وحريـة الابتـكار وتلبيـة الأحتياجـات المتنوعـة للسـوق المـصري، وتعـد اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة مكونـاً اساسـياً مـن مقومـات الخطـة المتكاملـة لتحويـل مـصر لمركزإقليمـي لصناعـات التقنيـات الماليـة في المنطقـه العربيـة والافريقيـة.

وتقـوم اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة عـلى خمسـة محاورأساسـية هـي، تلبيـة جانـب الطلـب عـلى خدمـات التقنيـة الماليـة، تنميـة واسـتغلال المواهـب والقـدرات الابتكاريـة، زيـاده تمويـل صناعـة التقنيـات الماليـة، تعزيزقواعـد الرقابـة و القواعـد التنظيميـة، وقواعـد الحوكمـة الداعمـة لصناعـة التقنيـة الماليـة.

بجانـب هـذه المحاورحـددت اسـتراتيجية التقنيـة الماليـة والابتكارعـدد مـن المبـادرات الرئيسـية للبـدء الفـوري في تنفيذهـا منهـا تأسـيس صنـدوق دعـم الابتكار كمنصـه اسـتثمارية جديـدة بالتعـاون مـع عـدد مـن المؤسسـات المحليـة والدوليـة، إنشـاء مختبرالتطبيقـات النقديـة الماليـة الـذي يوفـر بيئـة اختباررقابيـة تـوازن بـين إطـلاق المزيـد مـن ابتـكارات التقنية الماليـة والحد مـن المخاطر المصاحبـة لها لضمان حمايـة العمـلاء، كذلـك تـم إنشـاء مركـز التقنيةالماليـة كملتقـى لمنظومـه صناعـه التقنيـة الماليـة في مصرلرعايـة رواد الأعـمال وتوفـير الدعـم لهـم، كـما تم إنشـاء بوابه فايـن تـك ايجيبـت الرقميـة والتـي تعمـل عـلى دعـم وربـط كافـة أطـراف المنظومه التقنيـة الماليـة بمـا فيهـم رواد الأعـمال والمؤسسـات الماليـة والجهـات الرقابيـة ومقدمـي الخدمـات التقنيـة والخـبراء والمسـتثمرين وقـد تـم اطلاقهـا في 2019.

ومـن جانـب اخـر لم تتوقـف جهـود تطويـر البنيـة القانونيـة والتشريعيـة حيـث صـدر قانـون رقـم 18 لسـنه 2019 بشـأن تنظيم إسـتخدام وسـائل الدفـع غيرالنقدي في 16 ابريـل 2019 بهـدف وضـع إطـار تنظيمـي للمدفوعـات غـير النقديـة ملزمـاً

بها القطاع العام والخاص بما يسهم في الرفع من مستوى فعالية وكفاءه نظم الدفع وتحقيق الشمول المالي.

**السياسه الرقميه للدول العربيه**

1- تقديم الدعم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ويتمثل هذا الدعم في مجالات البحث والتطوير وضبط المواصفات ومعايير وتشجيع استثمارات رأس المال في هذا المجال والاستثمار الاجنبي المباشر وتصدير السلع والخدمات التكنولوجية المعلوماتية والإتصالاتية.

2- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ولاسيما خدمات البيانات ذات النطاق العريض، و العمل علي زيادة سعة النطاق وسرعته وزيادة التغطية الجغرافية بشكل أفضل وتحسين مرونة واستجابة البنية التحتية.

3- تعزيز خدمات الحكومة الالكترونية تشمل: تعزيز الوصول لخدمات ومعلومات القطاع العام والبيانات أوالهاتف المحمول لتعزيز استجابة الحكومة وثقه المواطنين.

4- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم والرعاية الصحية والنقل.

5- التوسع في الشمول الرقمي بتشجيع إعتماد الأسر والأفراد على تبني تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتوسيع فرص الوصول إلى نطاق عريض من المناطق المحرومة وزياده مستوى المعرفه الرقمية والوعي بالمخاطر والفرص على الأنترنت.

6- تطوير المهارات والوظائف الرقمية، وقد أنتهجت العديد من الدول العربية خططا استراتيجية رقمية توسس لبرامج اقتصادية تسعى من خلالها لدعم عملية التحول الرقمى وتحفيز النموالاقتصادى ووخلق المزيد من فرص العمل

**الخطط الاستراتيجية الرقمية فى الدول العربية**

من بين 22 دولة عربية 41 فقط لديها استراتيجية رقمية وطنية أو خطط أو برامج، وبعض استراتيجيات التحول الرقمي هي استراتيجيات قائمه بذاتها في حين أن الباقي منها جزء من استراتيجية وطنية أوسع أى جزء من استراتيجية الابتكار الوطنية، وتساهم فى تحقيق أهداف التنمية.

و تعد الشراكة الاقليمية الناجحة بين الدول العربية لتحقيق أهداف التحول الرقمى طريقة مثلى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً للهدف 71

( عقـد الـشراكات لتحقيـق الاهـداف)، كـما أن وضـع اسـتراتيجية لتطوير شـبكات الإتصـالات كجـزء رئيـسي للبنيـة التحتيـة اللازمـة وتعزيـز خدمـات الانترنـت لإتاحـة الوصـول والتواصـل مـع كل أصحـاب المصلحـة في عمليـة التحـول الرقمـى يحقـق الهـدف 11( مـدن ومجتمعـات محليـة مسـتدامة).

جدول (1)

الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

| اسم الدولة | الخطة او الاستراتيجية |
|---|---|
| الأردن | استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019 – 2020). |
| الإمارات | استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة "Fintech Strategy". |
| البحرين | استراتيجية الحكومة الالكترونية لعام 2016، والشروع في تدشين استراتيجية الحكومة الرقمية (2020 – 2022). |
| تونس | الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2020". |
| السعودية | الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني – "رؤية المملكة العربية السعودية 2030". |
| السودان | الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للذكية (2016 - 2020). |
| سورية | استراتيجية الحكومة الإلكترونية. |
| الصومال | الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2019 – 2024). |
| العراق | استراتيجية التحول الرقمي للعراق "2030". |
| عُمان | استراتيجية عُمان الرقمية "2003". |
| فلسطين | السياسة الوطنية للتحول الرقمي لعام "2019". |
| قطر | استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر 2020. |
| الكويت | استراتيجية "رؤية الكويت 2035." |
| لبنان | استراتيجية التحول الرقمي في لبنان "2018" |
| مصر | استراتيجية التكنولوجيا المالية "2019". |
| المغرب | استراتيجية المغرب الرقمي "2020". |

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، "استبيان التحولات الرقمية في الدول العربية"، ومصادر وطنية.

## ركائز الاقتصاد الرقمي في الدول العربية

يعتمـد الاقتصـاد الرقمـى على أربع ركائز اساسـية تتضمن: البنية الأساسـية الرقمية، التمكـين الرقمـي، المسـاهمة الاقتصادية للاقتصـاد الرقمي، والابتـكار والابداع الرقمي.

ويتضمـن كل منهـا عـدداً مـن المـؤشرات ذات الصلـة تتكامـل فيـما بينهـا لرسـم صـورة حـول مـدى تقـدم الاقتصـاد الرقمـي في أي دولـة عربيـة.

## البنية الأساسية الرقمية

تتمثـل في مسـتويات انتشـار خدمـات الإتصـالات وتقنيـة المعلومـات على مسـتوى الـدول العربيـة كمجموعـة بالمقارنـة بالمسـتويات العالميـة، وكذلـك التحليـل المقـارن بـاداء الـدول العربيـة فـرادى بالتركيزعـلى مسـتويات انتشـار خدمـات الهاتـف المحمـول، شـبكة الانترنـت، لإرتبـاط هاتـين الخدمتـين عـلى الأخـص بمسـتوى التطـور الاقتصـادي والرقمـى.

## خدمات الهاتف المحمول و شبكة الانترنت

شـهدت خدمـات الهاتـف المحمـول تطـوراً كبـيراً في الـدول العربيـة خـلال العقديـن الماضيـين لا سـيما في ضـوء إتجـاه عـدد مـن الـدول العربيـة إلى تجديـد أسـواق الإتصـالات ودخـول عـدد مـن شركات القطـاع الخـاص للسـوق لتقديـم الخدمـة، مـما أدى لزيـادة ملموسـة في أعـداد السـكان المسـتخدمين للهاتـف المحمـول وسـاهم في انخفـاض مسـتوى التكلفـه لتصبـح ملائمـه لشريحـة أكـبر مـن السـكان وبنـاء عـلى ذلـك ارتفـع عـدد اشـتراكات أنشـطه خدمـات الهاتـف المحمـول.

وتعتـبر خدمـه الاتصـال بشـبكه الانترنـت مـن أهـم ممكنـات الاقتصـاد الرقمـي عـلى صعيـد الافـراد أو الـشركات أو الحكومـات، حيـث تسـاهم في تعزيـز دعائمـه مـن خـلال مـا تتيحـه مـن تبـادل سريـع للبيانـات والمعلومـات يسـهم في زيـادة مسـتويات الانتاجيـة والتنافسـية وتعزيـز رأس المـال البـشري وتطويـر آليـات جديـدة لتقديـم السـلع والخدمـات أوحتـى النفـاذ إلى الخدمـات الحكوميـة الالكترونيـة، وقـد شـهدت الـدول العربيـة تطـوراً ملموسـاً عـلى نطـاق انتشـار خدمـة الانترنـت والنفـاذ إليهـا سـواء مـن خـلال أجهـزة الحاسـب الشـخصي الثابتـة أو المحمولـة والهواتـف المحمولـة وهـو مـا سـاهم في ارتفـاع نسـبة الأفـراد المسـتخدمين للانترنـت.

### المساهمه الاقتصاديه

يعتـبر قيـاس المسـاهمة الاقتصاديـة للاقتصـاد الرقمـي مـن أهـم التحديـات التـي تواجـه دول العـالم بسـبب صعوبة حـصر وقياس الأبعـاد الاقتصاديـة المختلفـة، وهنـاك عـدد مـن المـؤشرات المتعلقـة بالمكونـات الرقميـة يمكـن الرجـوع إليهـا للوقـوف عـلى وضعيـة الـدول العربيـة، مـن بينهـا نسـبة الالتحـاق بالتعليـم

Source: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database.

شكل رقم (5)
عدد اشتراكات خدمة الهاتف المحمول النشطة لكل مائة من السكان في الدول العربية (2020)

Source: ITU World Telecommunication/ICT Indicators

الجامعي، مستوى جودة التعليم بشكل عام، تعليم الرياضيات والعلوم على وجه الخصوص، نسبة المدارس المتصلة بالانترنت، ونسبة التمكن من المهارات المرتبطه بالإتصالات وتقنية المعلومات.

وتتصدر السعودية الدول العربية من حيث نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، تليها الاردن ولبنان، أما فيما يتعلق بمؤشر مستوى جودة التعليم تتصدرقطرالدول العربية هذا المؤشربقيمة تقترب من ست نقاط، تليها الإمارات ثم لبنان والبحرين.

و بالنسبة لمستوى جوده تعليم الرياضيات والعلوم فنجد ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر يتقارب نوعا ما مع ترتيبه في المؤشر السابق: قطر تليها لبنان ثم الإمارات.

وفي هذا السياق على مستوى الأسر تعتبر مؤشرات إستخدام خدمات الإتصالات وتقنيات المعلومات من أبرز المؤشرات الدالة على التمكين الرقمي، وتشيرالاحصاءات إلى تصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج ، والدول العربية بشكل عام حيث تتصدر قطر الدول العربية من حيث نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي ولديها النفاذ لدى شبكه الانترنت، أما بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي نجد أن هذه النسبة لاتزال منخفضة في عدد من الدول العربية بحيث لا تتجاوز04% من الأسر مما يحد من قدرة هذه الدول على التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد الرقمي وبجعلها من الدول الاقل مرونة فى التعامل مع الصدمات مثل جائحه كوفيد

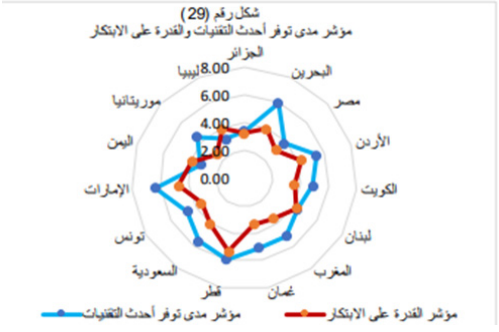


**الابداع والابتكار الرقمي**

يقوم الاقتصاد الرقمي على الإبداع والابتكار المستمر بهدف التطوير المستمر للسلع والخدمات لتحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للمواطنين، وهوما يستلزم المزيد من الإنفاق على البحث والتطوير

وتتصدر قطر الدول العربية من حيث مؤشرالقدره على الابتكار، الا أن مستويات الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية مازالت تعتبر منخفضة مقارنة بمثيلاتها بالعالم، مما يعكس التحديات التي تواجه الدول العربية للحاق بالتطور المتسارع للابتكاروالإبداع العالمى لتعزيزالتطويرالاقتصادي الرقمي.

**المواطن الرقمى العربي**

**المواطن الرقمى العربي**

هومواطن لديه وعي ومعرفة بالتكنولوجيا، وقدرة على تحويل تلك المعرفة إلى سلوكيات وعادات وأفعال، يمكن من خلالها التعامل بشكل لائق مع التكنولوجيا نفسها أو مع الأشخاص الآخرين، تحكمه مجموعة القواعد المنظمة للإستخدام الأمثل للتكنولوجيا، أو ما يعرف بالمواطنة الرقمية، وتحرص الدول العربية على إعداد المواطن الرقمي من خلال إطلاق المبادرات، وتضمين المواطنة الرقمية في مناهجها لتوجية وحماية جميع المستخدمين، خصوصًا الاطفال والمراهقين، بضوابط لا تتنافى مع قيم الحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان.

وتتباين الدول العربية فى مستوى مواطنيها الرقمى، تجلى ذلك فى ازمة كوفيد 19 سنة 2020 حيث لعبت مستويات نفاذ الأسر إلى تقنيات الإتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مستويات المرونة في التغلب على التداعيات الناتجة، ومكنت نسب النفاذ العالية للأسر للحاسب الآلي والانترنت بعض الدول العربية من تجاوز الخسارة في مستويات التحصيل التعليمي الناتجة عن إغلاق المدارس نتيجة الجائحة، وساعدتهم على ضمان مواكبة أبنائهم لدروسهم عن بُعد، بينما لم تتمكن العديد من الأسر العربية الاخرى من ذلك، بما يمثل خسارة في رأس المال البشري نتيجة ساعات التعليم المفقودة.

و قد ضمن تكامل وترابط البيانات بين مكونات نظام الرعاية الصحية المختلفة مع النظام الهوية الرقمية وصول تدابير الرعاية الصحية الالكترونية لنطاق عريض من المصابين وذويهم فى الدول العربية المتقدمة رقميا.

**ختاما ..** حققت الدول العربية إنجازات مهمة على صعيد التحول الرقمي

في العديد من المجالات، وسجلت على مستوى البنية الرقمية تقدماً ملحوظاً، وهوما أدى لارتفاع نسبة إشتراكات الهاتف المحمول النشطة إلى نحو60إشتراكاً لكل مائة من السكان في عام 2020، بمعدل نمومركب بلغ 20 في المائة سنوياً خلال الفترة من 2010 حتى 2020، إلا أن تلك المستويات لاتزال أقل من مثيلاتها المسجلة على المستوى العالمي.

لا تزال الدول العربية تواجه تحديات تتعلق بمستويات إتاحة خدمات الإتصالات وتقنية المعلومات للمواطنين بكلفة مقبولة حيث تزيد كلفة هذه الخدمات في الدول العربية عن 2 في المائة من متوسط دخل الفرد.

هناك فجوة رقمية أخذة فى الأتساع بين الدول العربية، سواء ما بين الحضر والريف، أو على مستوى الاناث والذكور، أو على مستوى الشرائح العمرية للسكان، وتتصدر دول الخليج الدول العربية في عدد كبير من مؤشرات البنية الرقمية وعلى رأسها الإمارات.

عملية الرصد المستمر لتطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية ستساهم فى إعطاء صورة واضحة وشاملة لمدى التقدم في مجال الاقتصاد الرقمي، كما سيسهم مراجعة تقييم الدول العربية في المؤشرات المركبة للاقتصاد الرقمي فى وضع سياسات تراعى الخصوصيات المرتبطة بكل دولة.

كما سيساعد تعزيز وتطوير البنية الأساسية لقطاع الإتصالات وتقنية المعلومات، على الإسراع بجهود التحول الرقمي، مع الإهتمام بالإنفاق على البحث والتطوير في تقنيات الإتصالات والمعلومات من قبل الحكومات وكذلك الشركات، وتعزيز البنية القانونية وسن تشريعات لحماية الملكية الفكرية، وحماية أمن وسرية البيانات، وأمن الفضاء السيبراني، وقوانين الدفع الرقمي وغيرها من القوانين ذات الصلة.

## المصادر


1. https//:www.asjp.cerist.dz/en/article191682/
2. https//:uabonline.org/ar%/D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%-D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%-D9%81%D9%8A%-D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%-D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/
3. https//:jocu.journals.ekb.eg/article.229977_html
4. https//:arabdevelopmentportal.com/ar/blog/how-measure-digital-transformation-arab-countries
5. https//:www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/digitaltransformation!/ut/p/z1/jY5BDoIwFETP4gk6n5bitmCCSmtpBMVuDCvTRNGF8fw2jVvR2U3yZvKYZw-Pz0_gKl_EZ7tN4jf3k5bmGUcQF2jonDim4sS7rCLpgxwRs26UgBbKW5yVcZQqr9gc-Ccub2_eNLFH7vfUIap7EuRTTYkYRz3arSTZ_Fjw8wp5iAGYfHrR8QNos3RhAp5w/!!dz/d5/L0lDUmlTUSEhL3dHa0FKRnNBLzROV3FpQSEhL2Fy/
6. https//:www.aliqtisadalislami.net%/D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%-D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%-D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%8B%-D8%A8%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%-D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7/